

المشهد السياسي

عقدت الحكومة: حصص الرؤساء

حتى يوم أمس، لم تظهر بوادر إيجابية على قرب تأليف الحكومة. اندلعت معارك الحصص والحقائب، على أن تبدأ لاحقاً معارك الأسماء. وأبرز العقد التي تواجه «التشكيلة» الحكومية، «حصص الرؤساء» الثلاثة. ورغم ذلك، يؤكد الرئيس سعد الحريري أن الحكومة ستبصر النور قبل عيد الاستقلال



بري عن «حصص رئيس الجمهورية»: لماذا لا يحصل كل رئيس على حصص غير حصص حزبه؟ (هيلم الموسوي)

يؤكد الرئيس سعد الحريري أن حكومته ستبصر النور قبل عيد الاستقلال. 15 يوماً يراهن الرئيس المكلف كافية لتذليل كل العقبات التي تواجهه، وعلى رأسها، «المعركة» الدائرة بشأن «حصص الرؤساء». المقربون من الرئيس ميشال عون يؤكدون أن حصته هي غير حصص تكتل التغيير والإصلاح، وأنه في مقابل كل وزير مسيحي تحصل عليه القوى الأخرى (كمقعد للحزب السوري القومي الاجتماعي يطالب به تحالف حركة أمل، حزب الله، أو مقعدان مسيحيان يطالب بهما تيار المستقبل)، يريد وزيراً مسلماً. في المقابل، يرفض الرئيس الحريري التخلي عن أكثر من مقعد سني واحد في حكومة من 30



بري: المالية خارج
المداورة، وليراجعوا
الطائف بشأنها

وزيراً، ويصرّ على الحصول على مقعدين مسيحيين من أصل 15. أما الرئيس نبيه بري، فعلق أمام زواره على ما يحكى عن مطالبة الرئيس عون بحصة وزارية إلى جانب حصص التيار الوطني الحرّ، أسوة بالحصص التي نالها الرئيس ميشال سليمان في عام 2008، بالقول: «إنّ ما أخذته الرئيس سليمان في ذلك الوقت هو لأنه لم يكن لديه تمثيل نيابي»، وعبر بري عن «استهجائه» سائلاً: «إذا عمّم هذا المنطق على الرئاسات الباقية، فلماذا لا يطالب رئيس الحكومة بحصة وزارية منفصلة عن حصص تياره السياسي أو يطالب رئيس المجلس النيابي بحصة منعزلة عن حصص حركة أمل؟». أما بشأن



النواب أي أكثر من نصف وزراء الحكومة؟» بري أمام زواره عرض هذه التعقيدات قائلاً: «بسبب كل ذلك... قلت لهم تعالوا نتفق قبل الرئاسة». وإضافة إلى «حصص الرؤساء»، بدأت القوى تضع مطالبها على الطاولة. القوات اللبنانية لا

رئيس المجلس النيابي على مبدأ مطالبة القوات بأربعة وزراء وما فوق، معتبراً أنّ «القوات بذلك تطالب بنصف عدد نوابها وزراء»، وعلى هذه القاعدة، «كوني أفاوض عن حركة أمل وعن حزب الله وعن سليمان فرنجية وقوى أخرى، فهل أطالب بنصف عدد هؤلاء

هو «التوقيع الشيعي» الوحيد في السلطة التنفيذية. وتساءل بري: «لماذا لا ننطبق المداورة على الوزارات السيادية الأخرى؟»، مؤكداً أنه ليس من يعارض إعطاء القوات حصص سيادية في الحكومة. وأضاف: «لم تكن وزارة المالية مع القوات وأنا طالبت بها». كما علق

ما يحكى عن المداورة في الوزارات السيادية، فرأى بري أنه مبدأ جيد، لكنه علق قائلاً: «هم يقولون إنهم يريدون التمسك باتفاق الطائف. وفي اتفاق الطائف، موضوع وزارة المالية محسوم»، أي أنها من حصص الطائفة الشيعية على قاعدة أن توقيع وزير المالية على المراسيم

تقرير

نقابة المحامين تفصل 3 محامين «لا يوحون بالثقة»

المهنة ويسىء إلى باقي الزملاء». في هذا السياق، اعتبرت مصادر النقابة أنّ «جناحي العدالة: القضاء والمحاماة، ليسا بخير. وإذا لم يتكاملا، فلن تُحلّق العدالة في بلادنا». وكشفت أن العلاقة متوترة مع القضاء والضابطة العدلية، مشيرة إلى أنّ هناك جملة مسائل خلافية لم يتفق القضاء والنقابة بشأنها بعد. واستحضرت المصادر على سبيل المثال: قضية توقيف المحامي بالجرم المشهود ومسألة

قرارات الشطب لم تقف عند المحامين الثلاثة. فبحسب المعلومات، يعدّ مجلس نقابة المحامين لأكثر من 15 محامياً، تمهيداً لشطبهم إدارياً من جدول النقابة. والسبب أيضاً أنهم «لا يوحون بالثقة والاحترام». وترى المصادر الحقوقية أنّ هذه القرارات تساعد النقابة على «تنظيف» جسمها الحقوقي من محامين يُسيئون إلى المهنة، معتبرة أنّ «بقاء نوعية معينة من المحامين يساهم في الحط من قدر

والاحترام». تعبيريّاً يكاد يكون مخفياً، رغم أنه ضمناً يعني الطرد من سلك المحاماة مع الحذف الفوري لأسمائهم من جداول النقابة وحرمانهم من ممارسة المهنة نهائياً. وكشفت مصادر في نقابة المحامين لـ«الأخبار» أنّ المحامين المشطوبين هم: رائد ع. وشارل د. ومنى خ. وأوضحت المصادر أنّ المحامين المذكورين أغرقوا أنفسهم بالديون، ما دفع بهم إلى القيام بأفعال وتصرفات لا تليق بالمهنة.

رضوان مرتضى

سُجّلت 205 شكاوى جزائية ضد محامين خلال أحد عشر شهراً بجرائم مختلفة، من النصب والاحتيال والتزوير، مروراً بتحرير شيكات من دون رصيد والقدح والذم، وصولاً إلى انتحال صفة أمنية أو قضائية. وإلى الشكاوى، أصدرت نقابة المحامين في بيروت قرار «الشطب الإداري» بحق ثلاثة محامين لأنهم «لا يوحون بالثقة



(مروان طحطم)